الرجوع إلى الأصل في النحو العربي
أسبابه ونماذجه

الاستاذ المساعد الدكتور
رمضان خميس عباس القسطاوي
جامعة الملك سعود / كلية الآداب

الملخص:-

يتناول هذا البحث قضية الرجوع إلى الأصل في النحو العربي، فيبين الأسباب التي تدعو إليه مثل: الصنعة النحوية، والتثنية، والإضافة، والضمير، وكون الأصل لغة لبعض العرب، والضرورة إلى غير ذلك من الأسباب.

ثم يعرض البحث لنماذج من الرجوع إلى الأصل في النحو العربي منها: بناء لام الامر على السكون، واستعمال العطف مكان التثنية، وكسر نون جمع المذكر السالم، وإلغاء عمل (كان).

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، منها: أن النحاة لا يرجعون إلى الأصول التي لا تضيف لمعنى الكلام، أو تلك التي تفسده، وأن الرجوع إلى الأصل قد يقدم على الصنعة النحوية، وأن كلمة النحاة لم تتفق في كثير من المسائل ، فلم يحملها بعضهم على الرجوع إلى الأصل.

Refer to the original in Arabic grammar Causes and models

Assist. Prof. Dr Ramadan Khamis Abbas Al-Qastawi
University King Saud / College of Arts

Abstract:

This paper discusses the issue of "resorting to primary forms" in Classical Arabic grammar. It shows that certain language forms were disregarded by grammarians for reasons such as the requirements of grammatical approach, or the use of dual, genitive, or pronominal forms. Other factors may lead to disregarding a certain usage especially when the "primary form" is known to have been an acknowledged Arabic dialect, or a type of language constraint.

Instances of "primary forms" are then discussed, namely the use of the quiescent imperative "laam", the use of a conjunctive phrase instead of the dual form, the use of an 'i' vowel point with the 'nun' affixed to the sound masculine plural, or the use of the abrogated auxiliary "kaana" (to be).

The discussion has shown that Arab grammarians would not resort to primary forms that do not serve the meaning, or those which would negatively affect it. It has also shown that resorting to primary forms may gain priority over the requirements of grammatical approach and, in case of disagreement on certain issues, Arab grammarians would not resort to primary forms as a solution.

المقدمة:-

فإن سنة الله في الكون أن لكل شيء أصلاً ، وهذا الأصل قد يُرجع إليه في بعض الأحوال؛ لغرض معلوم أو مجهول، ولم تشذ الألفاظ والكلمات في اللغة العربية عن هذا الحكم العام، فرجع بعضها إلى أصله لغرض يستنبطه المتلقي ولا يصرح به المتكلم؛ وقد أردت أن أكتب في جانب من جوانب هذا الموضوع ؛ فكان هذا البحث الذي عنونته بـ : (الرجوع إلى الأصل في النحو العربي : أسبابه ونماذجه).

وقد أدرت هذا البحث على مقدمة ومبحثين ، وأخيراً تأتي الخاتمة وثبت المصادر والمراجع كما يلي:

أولاً: المقدمة، وفيها سبب اختيار الموضوع وخطته.

ثانياً: المبحث الأول، وهو بعنوان : في الأصول النحوية، وفيه:

أولاً: أنواع الأصول المنصرف عنها.

ثانياً : ما يَرُدُّ الألفاظ إلى أصولها في النحو العربي.

ثالثا: المبحث الثاني، وهو بعنوان : نماذج من رجوع الألفاظ إلى أصولها في النحو العربي.

رابعاً : الخاتمة ، وفيها أهم نتائج البحث. وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث ، وأن يحقق به ما قصدت إليه.

المبحث الأول : في الأصول النحوية

أولاً : أنواع الأصول المنصرف عنها

الأصول المنصرف عنها على أنواع :

الأول : ما تجوز مراجعته إذا احتاج المتكلم إليه ، تنبيهاً على أوّل أحوال اللفظ[١] وذلك نحو : مجيء خبر (كاد) اسماً على أصله[٢] في نحو قول تأبط شراً[٣] :

فأبتُ إلى فهم وما كدت آئباً وكم مثلها فارقْتُها وهي تصفُر

ومنها صرف ما لا ينصرف[٤] نحو قول النابغة الذبياني :[٥]

فلتأتينك قصائدٌ ولتدفعن جيشاً إليك قوادم الأكوارِ

الثاني : ما تجوز مراجعته غير أن فيه من الثقل ما يدعو إلى رفضه واطّرحه، إلا أن يشذ شيء منه ؛ فيوصف بالضرورة أو الشذوذ[٦] ، وذلك نحو : مجيء العطف بدلاً من التثنية في نحو قول الشاعر:[٧]

كأنّ بين خلفها والخلف كشَّة أفعى في يبيس قُفّ

أراد بين خلفيها ، فرجع إلى أصل التثنية وهو العطف ، وهذا موسوم بالضرورة الشعرية .[٨]

الثالث : ما تجوز مراجعته ، إلا أنه لم يستعمل لوجود عوض عنه ، وذلك نحو إظهار (أن) الناصبة للفعل في نحو قول زياد الأعجم :[٩]

وكنت إذا غمزتُ قناة قوم كسرتُ كعوبها أو تستقيما

وقول أبي النجم :[١٠]

يا ناق سيرى عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا

فلم يراجعوا الأصل في هذا ونحوه ؛ لأنهم عوضوا من (أن) الناصبة حرف العطف ، فوجود العوض مانع من مراجعة الأصل .[١١]

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ، ومثل له ابن جني[١٢] بنحو قولك إذا رأيت قادماً : خيرَ مقدمٍ ، أي : قدمت خير مقدم ، فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب ، ولم يُراجع الأصل رغم جواز مراجعته؛ لوجود عوض عنه .

الرابع : ما لا يمكن النطق به أصلاً ، وذلك نحو إظهار الفعل الناصب في النداء ؛ لأنه يحيل الكلام من الإنشاء إلى الخبر ، وهو غير مراد في باب النداء.[١٣]

هذا والنحاة لا يظهرون الأصول التي لا تضيف إلى معنى الكلام أو تفسده ، ألا ترى أنهم يقولون : الذي في الدار زيد ، وأصله : الذي استقر أو ثبت ونحو ذلك فلم يظهروا الأصل ؛ لأنه لا يؤدى غرضاً ولا يضيف معنى . وكذا في النداء أصل : يا محمد : أدعو محمداً ،

لكنهم لا يظهرون هذا الأصل ؛ لأن في إظهاره فساد المعنى وتغيير حقيقته ، بيان ذلك أن المتكلم لو تجشم إظهار الأصل أعنى : الفعل ؛ لتحول النداء من لفظ الإنشاء إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تكذيب ولا تصديق[١٤].وهنا أمر ينبغي أن أشير إليه وهو أنه ليس معنى وجود أصل متروك للفظ أنه كان يستعمل في مرحلة من مراحل اللغة ، ثم أهمل واستعمل الفرع ، وإنما المعنى أنه لو جاء على غير صورته المستعملة ؛ لوجب أن يكون على أصله المتروك ، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان على أصله ، ثم انصرف عنه إلى الفرع فهذا مما لا يساعد عليه ، ولا يعتقده أحد من أهل النظر.

ومما يدل على صحة هذا وصفهم مراجعة كثير من الأصول بالضرورة أو الشذوذ.[١٥]

ثانيا : ما يَرُدُّ الألفاظ إلي أصولها في النحو العربي

نص النحاة على جملة أشياء تَرُدُّ الألفاظ إلى أصولها ، منها :

١- الصنعة النحوية ، فقد تكون الصنعة النحوية سبباً في الرجوع إلى الأصل، ومن ذلك (كان) وأخواتها، جاء فيها الرجوع إلى الأصل فلم تعمل فيما بعدها، والسبب في ذلك أنها أفعال غير حقيقية، إذ هي أفعال لفظية لا تدل على حدث ولا على مصدر.[١٦]

ومن ذلك (إذن) ورد فيها الرجوع إلى الأصل ، فرفع المضارع بعدها؛ والسبب في ذلك أنها حرف غير مختص تدخل على الأسماء والأفعال جميعاً، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .[١٧]

٢- الإضافة ولذلك أعربت (أي) مع وجود شبه الحرف فيها، للزومها للإضافة .[١٨]يقول الرضي[١٩] : « و(أي) معربة من بين أخواتها الموصولات ... ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط، وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسمية » .

هذا وإنما لزمت (أي) الإضافة ؛ لأنها وضعت لتدل على بعضٍ من كل، فإذا حذف المضاف إليه ولم يكن مقدراً؛ لم تعرب كما في باب النداء، وإن كان مقدراً ؛ أعربت على أصلها . وقد بان بما تقدم أن الإضافة لا ترد كل مضاف إلى أصله من الإعراب، بل ما هو ملازم للإضافة، ألا ترى أن نحو (خمسة عشرك) و(كم رجل) لا يعرب المضاف؛ لعدم

لزوم الإضافة .[٢٠] ومن ذلك (قبل) و(بعد) من الظروف إذا أضيفا ؛ رجعا إلى أصلهما من الإعراب ، قال تعالى[٢١] : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُمْ مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ﴾ ، وقوله ﷻ[٢٢] : ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ ۖ﴾، فإذا قطعا عن الإضافة؛ بنيا ، قال سبحانه[٢٣] : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ﴾ » [٢٤].

٣- الضمائر ، فالضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ومن ذلك أن الباء أصل حروف القسم، تدخل على الظاهر والمضمر، والواو بدل من الباء، ولهذا لا تجر الواو في القسم إلا الاسم الظاهر، فإذا دخل عليها الضمير ، ردت إلى أصلها أعنى : الباء، فيقال : بك لأقعلن، وبك لأنصرنَّ يا رب .[٢٥] ومن ذلك بناء الفعل المضارع على السكون مع ضمير جمع المؤنث؛ تنبيهاً على أن أصل البناء في الأفعال أن يكون على السكون؛ وذلك لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها [٢٦].ومن ذلك قوله تعالى[٢٧] : ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ الواو الساقطة في الوصل ؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله [٢٨]. ومن ذلك أيضاً أنه إنما التزم دخول تاء التأنيث على الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي دون المسند إلى اسمه الظاهر نحو : الشمس طلعت، بخلاف طلعت الشمس؛ لأن الأصل إلحاق علامة التأنيث، والضمير يردُّ اللفظ إلى أصله ، فالتزم تأنيث الفعل عند إسناده إلى ضمير المؤنث المجازي[٢٩].

٤- الضرورة ، يقول ابن عصفور[٣٠] : « يجوز في الضرورة رَدُّ الكلمة إلى أصلها ». فالضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، ومن ذلك أن الأصل في التثنية : العطف، فأصل : قام الزيدان : قام زيد وزيد ، قال الثمانيني[٣١] : « والذي يدل على أن هذا هو الأصل : أن الشاعر إذا اضطر ؛ جاز أن يستعمله » . ومن ذلك تنوين الاسم العلم الموصوف بـ(ابن) المضاف إلى العلم نحو: جاء زيدٌ بنُ عمروٍ ، والأصل جاء زيدُ بنُ عمروٍ؛ بلا تنوين في الاسم الأول.[٣٢] يقول سيبويه[٣٣] : « وإذا اضطر الشاعر في الأول أيضاً ؛ أجراه على القياس » .ويقول ابن جني[٣٤] : « واعلم أن الشاعر ربما اضطر؛ فأثبت التنوين في هذه المواضع ... لأن ذلك هو الأصل ... ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في (ابن) خطأً » .ومن ذلك تنوين المنادى المفرد العلم نحو : يا محمدٌ ؛ رجوعاً إلى أصله ، والسر في ذلك هو الضرورة التي ترجع الأشياء إلى أصولها .[٣٥]

٥- كون الأصل لغة لبعض العرب ، ومن ذلك صرف ما لا ينصرف رجوعاً إلى أصله، والسبب في ذلك كونه لغة لبعض العرب حكاها الأخفش .يقول أبو حيان[٣٦] : « وهو[٣٧] لغة عند قوم من النحاة ... وأما الجمع المتناهي فقال الأخفش: بعض العرب تصرفه » . ويقول ابن هشام[٣٨] : « وعن بعضهم اطراد ذلك[٣٩] في لغة » . ويقول السيوطي[٤٠] : « وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش » .

ومن ذلك كسر نون جمع المذكر السالم رجوعاً إلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، فالرجوع إلى الأصل هنا لغة حكاها ابن مالك .[٤١]

٦- التثنية ، فالتثنية ترد الألفاظ إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يُبْنَ (اثنا عشر) بسبب التثنية التي ترد الأشياء إلى أصولها بخلاف (ثلاثة عشر) ونحوه من الأعداد المركبة، مما بُنى على فتح الجزأين .[٤٢]

٧- التصغير ، ولذلك فقد علل النحويون لصرف (أُحَيْمر) في قول أمية ابن أبي الصلت :[٤٣]

وأتاهـــا أُحَيْمـــرٌ كـــأخي السهـــ ـم بعضبٍ فقـال : كـونى عقيرا

بأن الذي حسَّن الرجوع إلى الأصل من الصرف هو التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .[٤٤]

المبحث الثاني

نماذج من رجوع الألفاظ إلي أصولها في النحو العربي

بناء لام الطلب على السكون

اللام الطلبية من عوامل الجزم في الأفعال، أمراً كانت نحو قوله تعالى[٤٥]:﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ ﴾، أو دعاءً نحو قوله تعالى[٤٦]:﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ ﴾، أو التماساً نحو قولك : ليقم زيد، فالأمر من الأعلى للأدنى، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي، والنحويون يسمونها لام الأمر؛ لأنه الأصل فيها[٤٧]. وإنما عملت لام الأمر؛ لاختصاصها بالمضارع، وكان عملها الجزم لأمرين:الأول : أنها أحدثت في الفعل معنى زاد ثقله به.الثاني : أن الأمر طلب، وهو غرض للآمر، فأشبهت لامه لام المفعول له، وتلك

جارة، فيجب أن تكون هذه جازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء [٤٨].

والأصل في لام الأمر: البناء على السكون ، وقد علل لذلك ابن مالك بقوله[٤٩] : « وللام الأمر الأصالة في السكون من وجهين : أحدهما : مشترك فيه وهو كون السكون متقدماً على الحركة، إذ هي زيادة، والأصل عدمها . والثاني : خاص ، وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها، كما فعل بباء الجر». ويقول الشيخ خالد[٥٠] : «وأصل لام الطلب السكون؛ لأن الأصل عدم الحركة».

وعلى الرغم من أن الأصل في لام الأمر هو البناء على السكون، إلا أنها تفتح حين يبتدأ بها؛ إذ الابتداء بها يمنع تسكينها، فلما تعذر التسكين، كسرت [٥١].وإنما اختير الكسر؛ لأنه أقرب إلى عملها ، وهو الجزم؛ لأنها حركة مقابله وهو الجر[٥٢].وفتحها لغة بنى سليم، حكاها عنهم الفراء[٥٣]، وإنما تفتح على هذه اللغة إن فتح تاليها، بخلاف ما إذا انكسر ، نحو: لِتِيذن، أو ضم نحو: لِتُكرم، وقال بعضهم : إنما تقع على هذه اللغة إن استؤنفت أي لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم [٥٤].هذا وترجع لام الأمر إلى أصلها، وهو البناء على السكون بعد (الواو) أو (الفاء) أو (ثم) [٥٥].

والسر في رجوعها إلى أصلها من التسكين بعد الواو والفاء هو أن هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها سكنت بعد الواو والفاء ، استقباحاً لتوالى المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فسكنت طلباً للتخفيف؛ إجراءً للمنفصل مجرى المتصل كما في نحو (فخْد) و(كبْد) بالتسكين في (فخِد) و(كبِد) بالكسر، فسكنت الخاء والباء تخفيفاً لاجتماع المتحركات [٥٦]. يقول سيبويه[٥٧] : « واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل، فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغير، إلا ما كان من (هُو) و(هي) فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك : وهْو ذاهب، ولهْو خير منك، فهْو قائم، وكذلك (هي)، لما كثرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأسكنوها كما قالوا في (فخِد) : فخْد .... وفي (حذِر) (حذْر)... فأسكنت في هذه الحروف؛ استخفافاً ... وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم، وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما

بعدها ، وذلك قولك : فلينظر وليضرب» . ويقول المرادي [٥٨] : « واختلف في وجه تسكين هذه اللام بعد هذه الأحرف، فقال الأكثرون إنه من باب الحمل على عين (فَعِل) إجراءً للمنفصل مجرى المتصل". و يرى ابن مالك[٥٩] أن التسكين رجوع إلى الأصل، وليس حملاً على باب (فَعِل) ؛ لأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في اضطرار.

والذي يبدو لي أن الأمرين يتكاملان ولا يتعارضان، بيان ذلك : أن التسكين رجوع إلى الأصل في لام الأمر وسببه التخفيف كما فعل في عين (فخِد) و(كبِد) فقيل : (فخْد) و(كبْد) بالإسكان، تخفيفاً لاجتماع المتحركات .

هذا والرجوع إلى أصل لام الأمر؛ فتسكن بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها بالكسر[٦٠]، ومن ذلك قوله تعالى[٦١] : ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ ، وقوله عز اسمه[٦٢] : ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ ﴾،وقوله سبحانه[٦٣] : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ، وقوله سبحانه[٦٤]: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْ يَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۗ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ ﴾، وإسكانها بعد (ثمَّ) قليل لكنه ليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة كما زعم خطاب المارديّ[٦٥]، حيث يرى أن إسكان لام الأمر بعد (ثم) مخصوص بضرورة الشعر، وهذا مردود بقراءة قرآنية حيث قرئ قوله تعالى[٦٦] : ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴾، وقوله سبحانه[٦٧] : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ ، بإسكان لام الأمر على الأصل في (ثم ليقطع) و (ثم ليقضوا) [٦٨] نعم الكسر أجود من الإسكان، لكنه ليس ضعيفاً ولا موصوفاً بالضرورة؛ لأن القرآن ليس موضع ضرورة .

هذا وإنما كثر رجوع لام الأمر إلى أصلها من التسكين بعد الواو والفاء بخلاف (ثم)؛ لشدة اتصال الواو والفاء بما بعدها؛ لأنهما كحرف منه، وانفصال (ثم) إذ هي كلمة قائمة بنفسها من ثلاثة أحرف [٦٩].ويقول السيوطي[٧٠] : « وقيل : يقل مع (ثم):لأن التسكين إنما كثر في الأوّلين؛ لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكونهما على حرف واحد، فصارا معه ككلمة واحدة، فخفف بحذف الكسر، و(ثم) حملت عليهما، فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما» .

هذا وقد خالف ابن يعيش[٧١]، وابن الحاجب[٧٢]، وابن الناظم[٧٣] ما تقدم من أن الأصل في لام الأمر البناء على السكون، فذهبوا إلى أن الأصل فيها البناء على الكسر، والذي يبدو لي أي هذا مدفوع بما تقدم من أن الأصل في لام الأمر التسكين؛ لأن السكون مقدم على الحركة، ولمشاكلة لفظها لعملها . وأزيد على ذلك ثلاثة أمور :أولهما : أن الأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأن البناء ضد الإعراب، والإعراب يكون بالحركات؛ فضده يكون بالسكون . ولأن الحركة زيدت في المعرب؛ للحاجة إليها، ولا حاجة إلى الحركة في المبنى؛ إذ لا تدل على معنى[٧٤]. ثانيها : أن تسكين لام الأمر إن كان لغير سبب يخصها وهو الرجوع إلى الأصل – لشاركتها فيه دون شذوذ لام (كي) الواقعة بعد الواو أو الفاء، وفي فقد هذا دليل على أن الإسكان في لام الأمر لسبب يخصها، وهو الرجوع إلى أصلها [٧٥] . ثالثها : أن أصل لام الأمر البناء على السكون؛ فرقاً بينها وبين لام (كي) ولام الجر[٧٦].

❁❁❁

استعمال العطف بدلاً من التثنية

العطف أصل التثنية، فأصل قام الزيدان: قام زيد وزيد، لكنهم قصدوا الإيجاز والاختصار، فحذفوا أحدهما، واكتفوا باسم واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصارا في اللفظ اسماً واحداً، وإن كانا في الحكم والتقدير اسمين، فإذا ثنوا الاسم المرفوع زادوا في آخره ألفاً ونوناً، وإذا ثنوا الاسم المنصوب أو المجرور، زادوا في آخره ياءً ونوناً، فالزائد الأول وهو الألف أو الياء، عوض من الاسم المحذوف ودالٌّ على التثنية؛ ولذلك كانا حرف الإعراب [٧٧].

يقول الجرجاني[٧٨] : « اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أن يقال : جاءني زيد وزيد، إلا أنهم رأوا ذلك يطول... فجعلوا الألف والواو عوضاً عن ضم الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ» . ويرى ابن الشجري[٧٩] أن المحذوف الاسم الثاني مع حرف العطف .

هذا وقد ورد الرجوع إلى أصل التثنية، أعنى : العطف في شواهد شعرية كثيرة، يقول ابن يعيش[٨٠] : « وهو كثير في الشعر». وحمل النحاة هذه الشواهد على الضرورة الشعرية ومن ذلك قول منظور بن مرثد الأسدي[٨١] :

كـــأنَّ بـــين فكَّهـــا والفـــكَّ فـأرةَ مسـكٍ ذُبحـت في سُـكٍ

والأصل: بين فكَّيها

ومنه قول الشاعر[٨٢] :

كـــأنَّ بـــين خلفهـــا والخلـــف كشَّـــة أفعـى في يبـيس قُـفَّ

أراد : بين خلفيها، فرجع إلى أصل التثنية .

وأقول : على الرغم من أن الرجوع إلى الأصل فيما سبق محمول على الضرورة لإقامة الوزن، إلا أنه من جهة المعنى أحسن من استعمال التثنية؛ لأن (فكها) و(خلفها) مضافان، والاسم الثاني (الفك) و(الخلف) مقترن بالألف واللام، ولو قال : بين فكها وفكها، وخلفها وخلفها؛ كان أقبح .[٨٣]

ومن ذلك قول جحدر بن مالك[٨٤] :

ليـثٌ وليـثٌ في مجـالٍ ضـنْكٍ كلاهمـــا ذو أشَـــرٍ ومُحْـــكِ

أراد (ليثان) إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار؛ لأنه الأصل[٨٥].

هذا وكل ما سبق كان استعمال العطف فيه بدلاً من التثنية؛ رجوعاً إلى الأصل سببه الضرورة الشعرية لإقامة الوزن، وقد يكون استعمال العطف، رجوعاً إلى أصل التثنية جائزاً في الاختيار وسعة الكلام لأسباب: الأول : وجود فصل ظاهر أو مقدر، فالفصل الظاهر نحو : مررت بزيد الكريم وزيد البخيل، حصل الفصل بالنعت، وتركت التثنية، وإنما رجع إلى العطف؛ إذ هو أصل التثنية . ومثال الفصل المقدر قول الحجاج[٨٦]، وقد

نُعى له ابنه وأخوه : "سبحان الله محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابنى ومحمد أخي". ومثل ذلك : عندي من العبيد ألف وألف، أي : ألف رجل وألف امرأة[٨٧].

الثاني : قصد التفخيم والتعظيم كقولك لمن تُعَنِّفُهُ بقبيح تكرر منه : قد صفحتُ لك عن جرم وجرم، وكقولك لمن ينكر أياديك عليه : قد أعطيتك ألفاً وألفاً، فهذا أفخم وأوقع في النفس من قولك : صفحتُ لك عن جرمين، أو أعطيتُكَ ألفين [٨٨]. الثالث : إرادة التكثير، وذلك نحو قولهم : أعطيتُكَ مائةً ومائةً، تريد إظهار الكثرة [٨٩].

❁❁❁

كسر نون جمع المذكر السالم

في المثنى وجمع المذكر السالم يلتقى ساكنان حرف الإعراب والنون؛ إذ أصل النون السكون كالتنوين الذي هي عوض عنه، أو أنها حرف زائد، والزائد ينبغي فيه التخفيف، والسكون أخف .[٩٠]وتخلصاً من التقاء الساكنين؛ حُركت نون المثنى بالكسر، ونون جمع المذكر بالفتح؛ فرقاً بينهما، وخُصَّ كلٌ بما فيه؛ لسبق المثنى وتأخر الجمع، فَخُصَّ المثنى بالكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وفتحت نون الجمع للفرق بينهما[٩١] ويرى السيوطي[٩٢] أن كلاً منهما خُصَّ بما فيه؛ لخفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخفة الفتح، فعودل بينهما . فإن قلت : هذا خلاف الأصل؛ لأن قياس التخلص من التقاء الساكنين أن يحذف الأول منهما إذا كان حرف لين. قلتُ : أجاب الصبان[٩٣] عن هذا بأن محل الحذف : ما لم يمنع مانع من حذفه، وحذف حرف اللين هنا يفوت الإعراب، إذ هو حرف الإعراب .

هذا وقد جاء تحريك نون جمع المذكر السالم بالكسر؛ رجوعاً إلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ومن ذلك قول جرير[٩٤] :

عرفْنَـــا جَعْفـــراً وبنـــى أبيـــهِ وأنكرنَـــا زعـــانفَ آخـــرينِ

وقول سحيم بن وثيل[٩٥] :

ومـــاذا تبتغـــى الشـــعراءُ منِّـــى وقـــد جـــاوزتُ حَـــدَّ الأربعـــينِ

وقول الفرزدق[٩٦] :

مـا سـدَّ حيٌّ ولا ميـتٌ مسـدَّهما إلا الخلائـفُ مـن بعـد النبيَّـيْنِ

فكسر نون (الآخرين)، و(الأربعين) ، و(النبيين)؛ رجوعاً إلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[٩٧] .

هذا والسبب في الرجوع إلى الأصل هنا هو الضرورة الشعرية أو أنه لغة لبعض العرب؛ فيرى ابن جني[٩٨]، وابن يعيش[٩٩]، والشيخ خالد[١٠٠] أن سبب الرجوع إلى الأصل هنا هو الضرورة الشعرية، وبيان الضرورة : أن الشاعر اضطر إلى ذلك؛ لئلا تختلف حركة الروى في سائر الأبيات، إذ هي مكسورة في القصائد .ويرى ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن كسر نون جمع المذكر هنا لغة لبعض العرب[١٠١]. لكنه في شرح التسهيل[١٠٢] يرى أن الكسر ضرورة. ويرى المبرد[١٠٣] أن كسرة النون هنا كسرة إعراب. ويرى أن السبب في هذا هو تشبيه هذا الجمع بجمع التكسير، ونسب الشيخ خالد[١٠٤] هذا المذهب أيضاً إلى الأخفش الأصغر على بن سليمان، واضطرب قول الأشموني حيث يرى في موضع من شرحه على الألفية[١٠٥] أن كسرة النون هنا كسرة إعراب، ويرى في موضع آخر أنها لغة [١٠٦].

ولم يرتض ابن جني ولا ابن يعيش هذا فقال ابن جني[١٠٧] : « ويدلك على أن الكسرة في نون (الأربعين) ليست جراً، وأنها كسرة التقاء الساكنين قول ذي الإصبع[١٠٨] :

إنّـــي أبـــيٌّ ذو محافظـــة وابـــن أبـــيٍّ أبـــيٌّ مـــن أَبِيَّـــيْنِ

فـ(أبيون) جمع (أبي) مثل : (ظريفين) من (ظريف) ، فكما لا يشك في أن كسر نون (أَبِيَّيْنِ) إنما هي لالتقاء الساكنين؛ لأنه جمع تصحيح مثل (الزيدين) و(العمرين)، كذلك ينبغي أن تكون كسرة نون (الأربعين)"

يعنى أن نون الجمع كسرت فيما لا شبهة للتكسير فيه، فينبغي حمل ذلك على الضرورة، رجوعاً إلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لا على الإعراب بالحركات. وقد تابع ابن جني في هذا ابن يعيش في شرح المفصل.[١٠٩]. والذي يبدو لي أن كسرة نون جمع المذكر فيما سبق إنما هي كسرة التخلص من التقاء الساكنين، رجوعاً إلى الأصل، وليست كسرة إعراب؛ لأن ذلك خاص بباب (سنين)؛ لشبهه بجمع التكسير؛ لأن تغييره أكثر من سلامته، وما نحن بصدده لا شبهة في تصحيحه [١١٠].ومما يدلك على صحة ما ذهب إليه ابن جني

ومن تبعه من أن كسر نون جمع المذكر السالم إنما هو للتخلص من التقاء الساكنين رجوعاً إلى الأصل؛ بسبب الضرورة الشعرية : أن هذا الكسر لم يرد إلا في الشعر مع الياء خاصة . [١١١] وإن صح ما ذهب إليه المبرد، فهو محمول أيضاً على رجوع جمع المذكر السالم إلى الأصل في الإعراب، أعنى الإعراب بالحركات، ويفرق بين المثنى والجمع حينئذ بحركة ما قبل الياء في النصب والجر، أما في الرفع، فالفصل واضح [١١٢].

❁❁❁❁

إلغاء عمل (كان) وأخواتها

الأصل ألا تعمل (كان) وأخواتها الرفع والنصب؛ لأنها ليست أفعالاً حقيقية، إذ هي أفعال لفظية؛ لأنها لا تدل على حدث أو مصدر[١١٣].وسماها ابن يعيش[١١٤] أفعال عبارة وأفعالاً لفظية، فالقياس فيها ألا تعمل، وإنما عملت (كان) وأخواتها؛ تشبيهاً لها بالأفعال الصحيحة التي تطلب اسمين نحو : (ضرب)؛ فرفعت اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدَّثٌ عنه، ونصبت الخبر؛ تشبيهاً بالمفعول به، والتزموا ذكر خبرها، جبراً لها عن كونها أفعالاً غير حقيقية[١١٥].

هذا وقد جاء رفع الاسمين بعد (كان) وأخواتها؛ رجوعاً إلى أصلها من عدم العمل، ومن ذلك قول العجير السلولي[١١٦] :

إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ وآخر مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

وقول رجل من عبس[١١٧] :

إذا ما المرءُ كان أبوه عبسٌ فحسبُكَ ما تريدُ من الكلامِ

وقول الشاعر[١١٨] :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليسَ فيها شفاءُ الداءِ مبذولُ

ومنه قراءة[١١٩] : ﴿ فكان أبواه مؤمنان﴾. فلم تعمل (كان) ولا (ليس) فيما سبق ؛ رجوعاً إلى الأصل من عدم العمل؛ لأنهما ليسا بأفعال حقيقية، وعليه فما بعدها مرفوع على الابتداء وما بعده خبره، وهذا قول الكسائي[١٢٠] ووافقه ابن الطراوة فيما نسبه إليه السيوطي[١٢١]. هذا ولم يرتض سيبويه والجمهور[١٢٢] هذا التوجيه، فخرجوا الشواهد

على إضمار ضمير الأمر والشأن في (كان) و(ليس)، وهو اسمهما، والجملة الاسمية بعده في محل نصب خبر (كان) و(ليس) .

والذي يبدو لي أن الأولى حمل الشواهد على رجوع (كان) و(ليس) إلى أصلهما من عدم العمل؛ لأنهما ليسا بأفعال حقيقية، كما تقدم، وإنما رجع إلى الأصل، تنبيهاً عليه؛ لئلا يُجهل. وهذا أولى من تكلف الحذف والتقدير الحاصل في توجيه سيبويه والجمهور .

❁❁❁

مجيء خبر (كاد) و(عسى) اسما

(كاد) و(عسى) من أفعال المقاربة، وأفعال المقاربة الأصل في أخبارهن أن تكون اسماً، بدليل أنه حين يكون جملة فعلية، يحكم عليها بأنها في محل نصب، والمراد أنها واقعة موقع مفرد، حقه أن يكون منصوباً .[١٢٣]

والاستعمال اللغوي لم يأت على هذا الأصل، إذ يلزم في أخبارهن أن تكون جملة فعلية، قال تعالى[١٢٤] : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾، وقال سبحانه[١٢٥] : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ﴾ .وقد جاء خبر (كاد) و(عسى) اسماً؛ رجوعاً إلى أصله ، قال تأبط شراً[١٢٦]:

فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آئباً وكم مِثْلِها فارقتُها وهي تصفرُ

وقال رؤبة[١٢٧] :

أكثرتَ في العذلِ مُلحَّاً دائماً لا تُكْثِرنْ إنِّي عسيت صائماً

ومن ذلك قول الزباء في المثل[١٢٨] : عسى الغوير أبؤساً .فرجع الخبر (آئبا) ،(صائماً) ، (أبؤساً)، إلى أصله، حيث جاء اسماً .يقول أبو البركات الأنباري[١٢٩] : «الأصل أن يقال : كاد زيد قائماً؛ ولذلك ردَّه الشاعر إلى الأصل؛ لضرورة الشعر في قوله :

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آئباً وكم مِثْلِها فارقتها وهي تصفرُ»

ويقول ابن يعيش[١٣٠] : « فالشاهد أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك : كدت أقوم، أصله : كدت قائماً ... ومثله في مراجعة الأصل المرفوض قوله :

أكثرتَ في العـذل مُلِحَّـاً دائمـاً لا تُكْثِرنْ إنـي عسـيت صـائماً

ومن ذلك : عسى الغوير أبؤساً، فاستعمل الاسم موضع الفعل» .

ويرى ابن مالك[١٣١] و السيوطي[١٣٢] أن الرجوع إلى الأصل هنا تنبيه عليه؛ لئلا يجهل.

والناظر فيما سبق يدرك أن السر في رجوع خبر (كاد) و(عسى) إلى أصله هو أحد أمرين: أولهما: الضرورة الشعرية. ثانيهما: التنبيه على الأصل لئلا يجهل. فإن قلتَ: فلم عدل عن الأصل في الاستعمال، فلزم مجيء الخبر جملة فعلية؟ قلتُ: الأصل أن يقال: كاد زيد قائماً، وعسى محمد ناجحاً، وإنما عدلوا إلى الفعل؛ لقصد الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به، فأنت حين تقول: كدتُ أقوم، فالمعنى: مقارباً للقيام، آخذاً في أسباب الوقوع فيه، والالتباس به، وقربت من زمنه، حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته، وهذا المعنى لا يستفاد من لفظ الاسم [١٣٣].ولذلك فقد رد أبو البركات الأنباري قول الكوفيين : «إن المضارع لو كان يرتفع لقيامه مقام الاسم، لكان ينبغي ألا يرتفع في قولهم : كاد زيد يقوم : لأنه لا يجوز أن يقال : كاد زيد قائماً» رَدَّ أبو البركات الأنباري هذا وأفسده بقوله[١٣٤] : « هذا فاسد؛ لأن الأصل أن يقال : كاد زيد قائماً ، ولذلك رده الشاعر إلى الأصل؛ لضرورة الشعر ... إلا أنه لما كانت (كاد) موضوعة للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضي، عدلوا عنه إلى (يفعل)؛ لأنه أدل على مقتضى (كاد) ، ورفعوه مراعاةً للأصل». ويرى الشيخ خالد[١٣٥] أن علة العدول عن الأصل من الاسم إلى الفعل في الخبر هنا : هو أن الحكم يتوجه إلى مضمون الجملة ، وليس لمفرد .

هذا وقد خرج بعض النحاة الشواهد التي جاء فيها خبر (كاد) و(عسى) اسماً على غير هذا، فقول تأبط شراً : * فأبتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آيباً * ذكر ابن جني[١٣٦] وابن يعيش[١٣٧] أنه يروى : وما كنت ، ولم أك آئباً ، وعليه فلا شاهد في البيت؛ لأن (آئباً) خبر (كان) . ولم يرتض ابن جني[١٣٨] هذه الرواية ؛لأنه لا وجه لها لأن معناه : : فأبتُ وما كدت أؤب، فأما (كنت)، فلا وجه لها في هذا الموضع» . وأما قولهم في المثل : عسى الغوير أبؤساً، فيرى المبرد[١٣٩] والكوفيون[١٤٠] أن التقدير : أن يكون أبؤساً، فخبر (عسى) هو (أن) والفعل،

وليس الاسم المفرد .ويرى الأصمعي [١٤١] أن (أبؤساً)، خبر (يصير) محذوفة والتقدير: عسى الغوير يصير أبؤساً. وذكر الشيخ خالد [١٤٢] وجهاً آخر وهو أن يكون التقدير يبأس أبؤساً، وعليه فـ(أبؤساً) مفعول مطلق لفعل محذوف، ونسب إلى ابن جني اختيار أن يكون (أبؤساً) خبراً لـ(كان) وقد تقدم أن ابن جني لا يوافق على هذا فما ذكره الشيخ خالد لا يساعد عليه.

وأقول: كل هذه تأويلات لا حاجة إليها، ولا تخلو من تكلف الحذف والتقدير، والأولى حمل الشاهد على ظاهره من مجيء خبر (كاد) و(عسى) اسماً تنبيهاً على الأصل لئلا يجهل.

تنوين الاسم العلم الموصوف بابن المضاف إلي العلم

تقول جاء زيدُ بنُ عمروٍ، فتحذف التنوين من (زيد) وألف الوصل من (بن) وتجعله وصفاً لـ(زيد)، وإنما حذفوا التنوين على الرغم من كونه هو الأصل والقياس؛ لأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً؛ لكثرة الاستعمال، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني[١٤٣]. ويرى أبو سعيد السيرافي [١٤٤]، وابن عصفور [١٤٥] أن التنوين حذف؛ لالتقاء الساكنين: التنوين والباء من (بن)، وقد أفسده ابن يعيش [١٤٦] بحذف التنوين وإن لم يلقه ساكن في نحو: هندُ بنتُ عمروٍ، وهذا يدلك على أن حذف التنوين إنما كان لكثرة الاستعمال. وإنما حذف ألف الوصل من (بن)؛ لأنه لما كثر إجراء (بن) صفة على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافاً إلى علم؛ استجازوا فيه التخفيف؛ فحذفوا ألف الوصل؛ لأنه لا يقوى فصله مما قبله؛ إذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيء الواحد [١٤٧].

هذا وقد جاء الرجوع إلى الأصل بإثبات التنوين في الاسم الأول وإثبات ألف (بن) قال الأغلب العجلي: [١٤٨].

جاريةٌ من قيسٍ ابن ثَعْلَبَهْ
كأنها حليةُ سيفٍ مُذهبَهْ

وقال الحطيئة: [١٤٩]

فـإن لا يكـن مـالٌ يُثـابُ فإنَّـهُ سـيأتي ثنـائي زيـداً بـنَ مُهَلْهَـلِ

وقول الشاعر: [١٥٠]

هـي ابنـتُكم وأُخْـتُكُمُ زعمـتُمْ لثعلبـةَ بـنِ نوفـلٍ ابـن حَبْـرِ

فرجع إلى الأصل في (قيسٍ ابن ثعلَبةْ) وفي (زيداً ابن مهلهلِ)وفي (نوفلٍ ابن حَبْرِ) بتنوين الاسم الأول وإثبات ألف الوصل في الاسم الثاني، والسبب في الرجوع إلى الأصل هنا هو الضرورة الشعرية [١٥١].

ويقول ابن جني[١٥٢] : « واعلم أن الشاعر ربما اضطر ، فأثبت التنوين في هذه المواضع... لأن ذلك هو الأصل ... ومن فعل ذلك ؛ لزمه إثبات الألف في (ابن) خطًّاً » .يقول ابن عصفور[١٥٣] : « ومنها[١٥٤] : تنوين الاسم العلم الموصوف بـ(ابن) المضاف إلى العلم أو ما جرى مجراه ؛ رداً إلى أصله » .

هذا ويرى ابن جني[١٥٥] أن الأولى حمل ما سبق على أن يكون (ابن) بدلاً مما قبله لا وصفاً .ولم يرتض ذلك ابن عصفور[١٥٦]، واحتج بأن العرب تأتى بـ(ابن) و(ابنة) على طريق الوصف ، لا على طريق البدل ، بدليل أنهم لا يثبتون التنوين في نحو قولك : قام زيد بن عمرو ، وقامت هند بنت بكر وأمثالهما إلا في ضرورة الشعر ، ولو كانا بدلين ؛ لكثر تنوين مثل ذلك في الكلام .وعليه فالأولى حمل ما نحن بصدده على الرجوع إلى الأصل بسبب الضرورة الشعرية . هذا وقد يكون الرجوع إلى الأصل فيما نحن بصدده مستعملاً بلا ضرورة في الكلام وذلك في حالين :أولهما : أن يكون (ابن) خبراً لا وصفاً ، وقد حمل على ذلك قوله تعالى[١٥٧] : "وقالت اليهود عزير ابن الله" في قراءة تنوين (عزيرٌ) وإثبات ألف (ابن) . [١٥٨] ثانيهما: ألا يقع (ابن) بين علمين نحو قولك : جاءني زيدٌ ابنُ أخينا ، بتنوين (زيدٌ) وإثبات ألف الوصل في (ابن) .[١٥٩]

۞۞۞

تنوين المنادى المفرد العلم ونصبه

المنادى المفرد العلم يبنى على ما يرفع به ، والأصل فيه التنوين والنصب ؛ لأن قولك يا محمدُ ، تقديره : أنادى محمداً . وقد رجع المنادى المفرد العلم إلى أصله من التنوين، فَنُوِّنَ في شواهد شعرية كثيرة منها قول الأحوص :[١٦٠]

سـلامُ اللـه يـا مطـرٌ عليهـا ولـيس عليـكَ يـا مطـرُ السـلامُ

وقول كثير عزَّة :[١٦١]

ليت التحيَّةَ كانتْ لي فأشكرَهَا مكان يا جملٌ حُييتَ يا رجلُ

وقول لبيد بن ربية :[١٦٢]

يا هرمٌ وأنت أهلُ عذل

إن ولد الأحوصُ يوماً قبْلِ

فنوَّن (مطرٌ) الأولى و(جملٌ) ، رجوعاً إلى الأصل فيهما بسبب الضرورة الشعرية .

يقول أبو البركات الأنباري[١٦٣] : « إذا صَرَّفوا المبنى للضرورة ؛ ردَّوه إلى الأصل » .ويقول ابن عصفور[١٦٤] : « ومنها[١٦٥] : تنوين الاسم المبنى للنداء ؛ إجراءً له مجراه قبل النداء » .

وهل الضرورة هنا نوع من أنواع التنوين أم التنوين تنوين التمكين ؟ قولان : الأول : قول بعض المتأخرين[١٦٦] ، والثاني قول المالقي[١٦٧] الذي يرى أن التنوين وإن كان ضرورة ، إلا أنه لا يكون إلا في الأسماء التي أصلها التمكن ، فالتنوين هنا راجع في التحقيق إلى معنى التمكن ؛ لأن هذه الأسماء المنونة في الضرورة أصولها التمكن ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها، فغاية الضرورة إظهار التنوين فيما أصله فيه .والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه المالقي هو الأصوب والأولى ؛ لأن التنوين هنا لم يطرأ على الكلمة ابتداءً ، وإنما هو موجود فيها ، منعه النداء ، وأظهرته الضرورة .

هذا وقد اختلف النحويون في الرجوع إلى الأصل هنا هل هو من جهة واحدة أم من جهتين ؟ بمعنى هل يكتفي بتنوين المنادى ورفعه أم ينون وينصب؟ لأن المنادى الأصل فيه النصب ؛ إذ هو نوع من أنواع المفعول به .فذهب سيبويه[١٦٨] إلى أن الرجوع إلى الأصل هنا من جهة واحدة وهي التنوين، ونُسِبَ هذا المذهب للخليل ، نسبه إليه الزجاجي[١٦٩] ، وابن هشام[١٧٠] ، والأشموني[١٧١] ، والشيخ خالد[١٧٢] وغيرهم . والحاصل أن الخليل[١٧٣] يرى جواز النصب ، فما نسب إليه لا يساعد عليه. وذهب أبو عمرو بن العلاء[١٧٤] ، وعيسى بن عمر[١٧٥] ، ويونس[١٧٦] ، والمبرد[١٧٧] ، إلى أن المنادى هنا يرجع إلى أصله من جهتين الأولى : تنوينه ، والثانية : نصبه ، واحتجوا بأن أصل المنادى النصب ، فلما رده إلى أصله من

التنوين ، شجع هذا على رده إلى أصله من النصب .ووافق ابنُ مالك[١٧٨] سيبويه في العلم، ووافق أبا عمرو ومن تبعه في اسم الجنس .

والذي يبدو لي أن كلا المذهبين له من القياس ما يؤيده وكلاهما مسموع عن العرب ، وقد تقدم التنوين مع الرفع ، ومن التنوين مع النصب قول المهلهل بن ربيعة :[١٧٩]

ضــربتْ صــدرها إلــيَّ وقالــتْ يــا عــديَّاً لقــد وقتــكَ الأواقي

ومثله قول الشاعر:[١٨٠]

يــا عــديَّاً لقلبــكَ المهتــاجِ أن عفــا رســم منـزل بالبنــاجِ

فرجع إلى الأصل في (عديَّاً) في البيتين من جهتين : التنوين والنصب .

❁❁❁

إهمال (إذن)

تنصب (إذن) الفعل المضارع بشروط[١٨١] : الأول : أن تكون مصدرة في الجواب، والمراد بالمصدرة : ألا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، الثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، الثالث : أن تكون متصلة بالفعل، ويغتفر الفصل بالقسم، و(لا) النافية؛ لأن القسم تأكيد لربط (إذن) ، و(لا) النافية لا يعتد بها فاصلة في (أنْ) فكذا في (إذن).وجوز ابن طاهر[١٨٢] وابن بابشاذ[١٨٣] الفصل بالنداء والدعاء، وجوزه أبو الحسن الأبدي[١٨٤] وابن عصفور[١٨٥] بالظرف، وأجاز الكسائي الفصل بمعمول الفعل. فإن تحققت الشروط السابقة؛ نصبت (إذن) الفعل المضارع نحو قولك: إذن أكرمَك، لمن قال لك : أزورك . فالفعل (أكرم) منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وإنما عملت (إذن) في الفعل المضارع؛ حملاً لها على (ظن) وأخواتها؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حملت (ما) على (ليس) ؛ لأنها مثلها في الحال [١٨٦]، وإنما عملت النصب في المضارع تشبيهاً بـ (أنْ)؛ لغلبة استقبال الفعل بعدها، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جواباً؛ كما تخرج (أنْ) الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر، ولذا حملت على (أنْ) فنصبت المضارع، وإن لم تختص به .[١٨٧]

هذا والقياس في (إذن) ألا تعمل النصب في المضارع؛ لأنها حرف غير مختص ، يدخل على الأسماء والأفعال[١٨٨] .وخالف في هذا ابن يعيش [١٨٩]، فزعم أنها حرف مختص. وما ذهب إليه ابن يعيش لا يساعد عليه ، ولم أره عند غيره، والاستعمال اللغوي شاهد على دخول (إذن) على الأسماء والأفعال، فلا دليل على اختصاصها بالفعل. هذا وقد حكى سيبويه[١٩٠] عن عيسى بن عمر الرجوع إلى الأصل في (إذن) ، فلا تعمل مع استيفاء شروط عملها، وهي لغة لبعض العرب .والسر في ذلك أنها حرف غير مختص.

وقد تلقى البصريون[١٩١] هذه اللغة بالقبول، ووافقهم ثعلب. وهذه اللغة وصفها ابن مالك[١٩٢] باللغة الفصيحة، وجعلها ابن عصفور[١٩٣] قليلة جداً، ويرى المالقي[١٩٤] أنها شاذة

ولم يرتض الكسائي والفراء وسائر الكوفيين[١٩٥] الرجوع إلى أصل (إذن) فلا تعمل مع استيفاء شروط العمل، فلم يجز أحد منهم رفع المضارع بعدها عند استيفاء شروط عملها، وأنكر الكسائي والفراء[١٩٦] لغة العرب التي حكاها سيبويه عن عيسى بن عمر في رجوع (إذن) إلى أصلها على الرغم من اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل .

والذي يبدو لي أن لغة بعض العرب في الرجوع إلى أصل (إذن) فلا تعمل مع استيفاء شروط العمل، لغة مقبولة غير مخالفة للقياس، إذ القياس في (إذن) ألا تعمل في الفعل المضارع ؛ لأنها حرف غير مختص، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .ولست أوافق الكسائي والفراء في إنكار هذه اللغة لنقل الثقة لها، ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة، وعلى الرغم من ذلك فالناطق بها مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما نطق به خيراً منه[١٩٧] . وكيف تصرفت الحال، لا يقبل قول من أنكر لغة بعض العرب في رجوع (إذن) إلى أصلها[١٩٨] ومما يقوى هذه اللغة أنها موافقة للقياس غير مخالفة له؛ لأنها حرف غير مختص .

والذي يبدو لي أن إهمال (إذن) عند فقد شرط من شروط العمل، إنما هو صورة من صور الرجوع إلى الأصل، لفقد شرط من شروط العمل ، ومن ذلك إهمالها لوقوعها حشواً في قول كثير عزة[١٩٩] :

لـئن عـاد لي عبـدالعزيز بمثلهـا وأمكننـي منهـا إذاً لا أقيلُهـا

وقد يكون رجوع (إذن) إلى أصلها من عدم العمل لأدنى سبب، وذلك عند تقدم عاطف عليها نحو قراءة الجمهور[٢٠٠] : ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾[٢٠١] وقوله سبحانه[٢٠٢] : ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلً﴾.فالأجود والأفصح فيما سبق إلغاء عمل (إذن) رجوعاً إلى أصلها من عدم العمل[٢٠٣]؛ لما تقدم من أنها حرف غير مختص، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .

هذا ولا يلتفت إلى ما تفرد به ابن طاهر فيما نقله عنه أبو حيان[٢٠٤] من أن ما رواه عيسى بن عمر من الرفع بعد (إذن) ، إنما جاز؛ لأنه فعل حال، وليس فعل استقبال، فهذا لا يساعد عليه؛ إذ صح أنها لغة، ولو كان الأمر كما زعم ، فلماذا أنكرها الكسائي والفراء، ووسمت بالقلة والندرة عند من منع رجوع (إذن) إلى أصلها؟ فلو كان الأمر على ما قال، لكان أولى بالمانعين أن يصفوا ما حكاه عيسى بن عمر بانخرام شرط من شروط عمل (إذن) ، ولذا رفع ما بعدها بدلاً من تجشم إنكار اللغة .

❁❁❁

الخاتمة

الحمد لله الذي أعان ويسر، والصلاة والسلام على خير مرسل سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد

فقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* يَرُدُّ الألفاظ إلى أصولها في العربية جملة أشياء منها: الصنعة النحوية ، والضمائر، والضرورة ، وكون الأصل لغة لبعض العرب، والتثنية، والتصغير، وقد يكون السبب في الرجوع إلى الأصل مجرد التنبيه عليه ؛ لئلا يُجهل .

* إن النحاة لا يظهرون الأصول التي لا تضيف إلى معنى الكلام أو التي تفسده، ألا ترى أنهم يقولون : الذي في الدار زيد ، وأصله : الذي استقر أو ثبت ونحو ذلك فلم يظهروا الأصل ؛ لأنه لا يؤدى غرضاً ولا يضيف معنى .

وكذا في النداء أصل: يا محمد: أدعو محمداً، لكنهم لا يظهرون هذا الأصل؛ لأن في إظهاره فساد للمعنى وتغيير لحقيقته.

* ليس معنى وجود أصل متروك للفظ أنه كان يستعمل في مرحلة من مراحل اللغة، ثم أهمل واستعمل الفرع، وإنما المعنى: أنه لو جاء على غير صورته المستعملة؛ لوجب أن يكون على أصله المتروك، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان على أصله، ثم انصرف عنه إلى الفرع، فهذا مما لا يُساعد عليه، ولا يعتقده أحد من أهل النظر. ومما يدل على صحة هذا وصفهم مراجعة كثير من الأصول بالضرورة أو الشذوذ.

* قد يقدم الرجوع إلى الأصل على الصنعة النحوية إن تعارضا؛ لأنه يضيف معنى، لا تجده إن غَلَّبت الصنعة النحوية.

* لم تتفق كلمة النحويين في كثير من الألفاظ على رجوعها إلى الأصل، حين رجعت إليه، بل حملها كثير منهم على غير هذا.

* قد يرد الرجوع إلى الأصل واستعمال الفرع في كلمة واحدة في شاهد واحد.

* تفرد بعض النحاة بأقوال لا يساعد عليها، ومن ذلك أن ابن يعيش يرى أن (إذن) حرف مختص بالفعل، وهذا لا يساعد عليه، ولم أره عند غيره، والاستعمال اللغوي شاهد على دخول (إذن) على الجمل الاسمية والفعلية جميعاً، فهي حرف غير مختص ، وإنما عملت تشبيهاً بـ(أنْ) لغلبة استقبال الفعل بعدها .

* سجل البحث تطورًا في أقوال بعض النحاة ومن ذلك:

أن ابن مالك يرى في شرح الكافية الشافية أن كسر نون جمع المذكر السالم لغة لبعض العرب، لكنه في شرح التسهيل يرى أن الكسر ضرورة.

و هذا نوع من أنواع التطور في الرأي، وليس تناقضاً أو اضطراباً بالمعنى المعروف.

هذه هي أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وغيرها كثير مبثوث في صفحاته، أدعو الله - ﷻ - أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ولله الحمد أولاً وآخراً

الهوامش :-

١- الخصائص ٢٣٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٥٠/١ .

٢- شرح المفصل ١٣/٧ .

٣- من الطويل ، وهو لتأبط شراً في ديوانه صـ٩١ .

٤- الإنصاف ٤٩٠/٢ .

٥- من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه صـ٥٥ .

٦- الخصائص ٢٢٩/١ .

٧- الرجز لم أقف على قائله وهو غير منسوب شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ .

٨- الخصائص ٢٢٩/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١٨٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ .

٩- من الوافر ، وهو لزياد الأعجم في الكتاب ٤٨/٣ ، والمقتضب ٢٨/٢ .

١٠- الرجز لأبي النجم في الكتاب ٣٤/٣ ، ٣٥ ، والرد على النحاة صـ١٢٣ .

١١- الخصائص ٢٣٠/١ .

١٢- السابق ٢٣١/١ .

١٣- السابق ١٦٩/١ ، ٢٣١ ، والأشباه والنظائر ٣٥٠/١ .

١٤- الخصائص ١٦٩/١ .

١٥- السابق ٢٢٥/١ – ٢٢٧ .

١٦- اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٤/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٧ – ٨٠ .

١٧- رصف المباني صـ٦٤ .

١٨- الأشباه والنظائر ٨٣/١ .

١٩- شرح الكافية ١٤٢/٣ بتصرف .

٢٠- شرح الكافية للرضى ١٤٢/٣ – ١٤٣ .

٢١- سورة الحديد من الآية : ١٠ .

٢٢- سورة الروم من الآية : ٤٣ ، وسورة الشورى من الآية : ٤٧ .

٢٣- سورة الروم من الآية : ٤ .

٢٤- شرح المفصل ٨٧/٤ .

٢٥- الارتشاف ١٧٦٧/٣ .

٢٦- الأشباه والنظائر ٢٧٢/١ .

٢٧- سورة هود من الآية : ٢٨ .

٢٨- يراجع الدر المصون ٣١٥/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٧١/١ .

٢٩- الأشباه والنظائر ٢٧٠/١ – ٢٧١ .

٣٠-ضرائر الشعر صـ٧٨ .

٣١- الفوائد والقواعد صـ١١٦ – ١١٧ .

٣٢- شرح المفصل ٥/٢ – ٦ .

٣٣- الكتاب ٥٠٥/٣ .

٣٤- سر صناعة الإعراب ٨٧/٢ – ٨٨ بتصرف .

٣٥- الأزهية صـ١٦٤ .

٣٦- الارتشاف ٨٩١/٢ بتصرف .

٣٧- يقصد صرف ما لا ينصرف .

٣٨- أوضح المسالك ١٣٧/٤ .

٣٩- يقصد صرف ما لا ينصرف .

٤٠- الهمع ٢١١/١ .

٤١- شرح الكافية الشافية ٨٠/١ .

٤٢- شرح المفصل ١١٢/٤ ، والأشباه والنظائر ١١٢/١ .

٤٣- من الخفيف ، وهو لأمية ابن أبى الصلت في ديوانه صـ٣٥ . و(أحيمر) : مّنْ عقر الناقة ، و(العضب) : القاطع .

٤٤- شرح الأشموني ١٧٣/٣ .

٤٥- سورة الطلاق من الآية : ٧ .

٤٦- سورة الزخرف من الآية : ٧٧ .

٤٧- الكتاب ٨/٣ ، وشرح التسهيل ٥٧/٤ – ٥٨ ، والمغنى ٤٣٧/١ ، والتصريح ٢٤٦/٢

٤٨- اللباب في علل البناء والإعراب ٤٩/٢ .

٤٩- شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ .

٥٠- التصريح ٢٤٧/٢ .

٥١- شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ ، والتصريح ٢٤٧/٢ .

٥٢- شرح التسهيل ٥٨/٤ .

٥٣- معانى القرآن ٢٨٥/١ ، ويراجع شرح التسهيل ٥٨/٤ ، وتوضيح المقاصد ٣٣٠/٢ ، والجنى الداني صـ١١١ .

٥٤- الارتشاف ٥٤١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٣٠/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٤ .

٥٥- شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ .

٥٦- رصف المباني صـ٢٢٨ – ٢٢٩ .

٥٧- الكتاب ١٥١/٤ – ١٥٢ بتصرف .

٥٨- الجنى الداني صـ١١٢ .

٥٩- شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ .

٦٠- يراجع شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ ، وشرح التسهيل ٥٨/٤ .

٦١- سورة البقرة من الآية : ١٨٦ .

٦٢- سورة البقرة من الآية : ٢٨٢ .

٦٣- سورة النساء من الآية : ٩ .

٦٤- سورة النساء من الآية :١٠٢ .

٦٥- الارتشاف ٥٤١/٢ ، والهمع ٤٤٣/٢ .

٦٦- سورة الحج من الآية : ١٥ .

٦٧- سورة الحج من الآية : ٢٩ .

٦٨- قرأ أبو عمرو ، وابن عامر ، ورويس بكسر اللام في (ليقطع) و(ليقضوا) وقرأ الباقون بإسكانها . يراجع الإتحاف صـ٣٩٧ .

٦٩- رصف المباني صـ٢٢٩ .

٧٠- الهمع ٤٤٣/٢ .

٧١- شرح المفصل ١٤٠/٩ .

٧٢- شرح المقدمة الكافية ٨٨٠/٣ .

٧٣- شرح الألفية لابن الناظم صـ٦٨٩ .

٧٤- اللباب في علل البناء والإعراب ٦٦/١ .

٧٥- شرح الكافية الشافية ١٣٧/٢ .

٧٦- إتحاف فضلاء البشر صـ٣٩٧ .

٧٧- اللباب في علل البناء والإعراب ٩٦/١ ، وشرح المفصل ١٣٧/٤ .

٧٨- المقتصد في شرح الإيضاح ١٨٣/١ بتصرف .

٧٩- أمالي ابن الشجري ١٣/١ .

٨٠- شرح المفصل ١٣٨/٤ .

٨١- الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في جمهرة اللغة (سكك) ٩٥/١ ، واللسان (ذبح) ، و(زكك) ، وبلا نسبة في المقتصد في شرح الإيضاح ١٨٤/١ .

٨٢- من الرجز، لم أقف على قائله، وهو غير منسوب شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ .

٨٣- المقتصد في شرح الإيضاح ١٨٤/١ .

٨٤- الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك في الدرر ١٢٨/١، ولجحدر في اللسان(درك) . والضنك : الضيق ، والأشر: البطر، والمحك : اللجاج .

٨٥- أسرار العربية صـ٦٤ .

٨٦- شرح التسهيل لابن مالك ٦٩/١، وحاشية الصبان ٧٥/١ .

٨٧- يراجع المقرب ٤١/١ ، والهمع ١٤٥/١ .

٨٨- أمالي ابن الشجري ١٥/١ .

٨٩- يراجع المقتصد ١٨٤/١ ، ١٨٥ ، والمقرب ٤١/١ .

٩٠- حاشية الخضري على ابن عقيل ٩٢/١ .

٩١- التصريح ٧٧/١ .

٩٢- الهمع ١٦٠/١ .

٩٣- حاشية الصبان ٩٠/١ .

٩٤- من الوافر، وهو لجرير في ديوانه صـ٤٢٩. وجعفر هو جعفر بن يربوع، وزعانف: جمع زعنفة وهي الأتباع والحواشي .

٩٥- من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في سر صناعة الإعراب ١٧٣./١

٩٦- من البسيط ، وهو للفرزدق في الكامل ١٣٤/٢، وتخليص الشواهد صـ٧٥، ولم أقع عليه في ديوان الفرزدق .

٩٧- سر صناعة الإعراب ١٧٣/٢ .

٩٨- سر صناعة الإعراب ١٧٣/٢ .

٩٩- شرح المفصل ١٣/٥ .

١٠٠- التصريح ٧٧/١ .

١٠١- شرح الكافية الشافية ٨٠/١ .

١٠٢- شرح التسهيل ٧٢/١ .

١٠٣- الكامل ١٣٤/٢ ، ويراجع المقتضب ٣٣٢/٣ .

١٠٤- التصريح ٧٧/١ بتصرف .

١٠٥- شرح الأشموني ٦٥/١ .

١٠٦- السابق ٦٧/١ .

١٠٧- سر صناعة الإعراب ١٧٤/٢ بتصرف .

١٠٨- من البسيط وهو لذى الإصبع العداوني في ديوانه صـ٩٥ .

١٠٩- ١٣/٥ – ١٤ .

١١٠- شرح الكافية الشافية ٧٧/١ .

١١١- الضرائر للألوسي صـ١١٠ .

١١٢- شرح المفصل ١٤/٥ .

١١٣- اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٤/١ .

١١٤- شرح المفصل ٨٩/٧ – ٩٠ .

١١٥- أسرار العربية صـ١٢١ ، والهمع ٣٥٣/١ .

١١٦- من الطويل ، وهو للعجير السلولي في الكتاب ٧١/١، ويروى (صنفين) وعليها فلا شاهد في البيت .

١١٧- من الوافر ، وهو لرجل من عبس في الكتاب ٣٩٤/٢، والإيضاح العضدي صـ١٠٢

١١٨- من البسيط، وهو لهشام أخي ذي الرمة في الكتاب ٧١/١ ، والأزهية صـ١٩١ ، ولهشام بن عقبة في تذكرة النحاة صـ١٤١ ، ١٦٦،ولذى الرمة في شرح أبيات سيبويه ٤٢١/١ .

١١٩- سورة الكهف من الآية : ٨٠ قراءة الجماعة (فكان أبواه مؤمنين) وقرأ أبو سعيد الخدري وعاصم والجحدري (فكان أبواه مؤمنان) . معجم القراءات ٢٨٣/٥ ، ٢٨٤ .

١٢٠- الهمع ٣٥٤/١ .

١٢١- السابق والصفحة نفسها .

١٢٢- يراجع الكتاب ٧١/١ ، وشرح أبيات الكتاب ٢٢٤/١ ، والأزهية صـ١٩١، وأمالي ابن الشجري ١١٦/١ .

١٢٣- شرح المفصل ١٣/٧ .

١٢٤- سورة البقرة من الآية : ٧١ .

١٢٥- سورة الإسراء من الآية : ٨ .

١٢٦- البيت من الطويل وهو لتأبط شراً في ديوانه صـ٩١ .و(أبت) عدت و(فهم) اسم قبيلة الشاعر. و(تصفر) : تتأسف .

١٢٧- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه صـ١٨٥ . ويروى : (لا تلحني) بدل (لا تكثرن) .

١٢٨- المثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه رجال وأصله أن غاراً فيه ناس، انهار عليهم، وأتاهم فيه عدو، فقاتلهم . و(الغوير) تصغير (غار) وهو مثل يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة معينة . يراجع مجمع الأمثال ١٧/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ ، والتصريح ٢٠٤/١ .

١٢٩- الإنصاف ٥٥٤/١ .

١٣٠- شرح المفصل ١٤/٧ بتصرف .

١٣١- شرح عمدة الحافظ ٨٢١/٢ .

١٣٢- الهمع ٤١٨/١ – ٤١٩ .

١٣٣- شرح المفصل ١٣/٧ .

١٣٤- الإنصاف ٥٥٤/٢ – ٥٥٥ بتصرف .

١٣٥- التصريح ٢٠٣/١ .

١٣٦- الخصائص ٣٣٣/١ .

١٣٧- شرح المفصل ١٤./٧

١٣٨- الخصائص ٣٣٣/١ .

١٣٩- المقتضب ٧٠/٢ .

١٤٠- التصريح ٢٠٣/١ .

١٤١- السابق ٢٠٤./١

١٤٢- السابق والصفحة نفسها .

١٤٣- شرح المفصل ٥/٢ – ٦ .

١٤٤- شرح أبيات سيبويه ٢٠٨/٢ .

١٤٥- ضرائر الشعر صـ٨٢ .

١٤٦- شرح المفصل ٦/٢ .

١٤٧- سر صناعة الإعراب ٨٧/٢ .

١٤٨- الرجز للأغلب العجلى في ديوانه صـ١٤٨ .

١٤٩- من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه صـ١٧٢ .

١٥٠- من الرجز ، وهو من الخمسين التي لا يعرف قائلها في الكتاب ، وانظره غير منسوب في كتاب سيبويه ٥٠٥/٣ .

١٥١- الكتاب ٥٠٥/٣ – ٥٠٦ .

١٥٢- سر صناعة الإعراب ٨٧/٢ – ٨٨ بتصرف .

١٥٣- ضرائر الشعر صـ١٩ .

١٥٤- يقصد من ضرائر الزيادة .

١٥٥- الخصائص ٣٣٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٨٨/٢ .

١٥٦- ضرائر الشعر صـ١٩ – ٢٠ .

١٥٧- سورة التوبة من الآية : ٣٠ .

١٥٨- قرأ عاصم والكسائي بتنوين (عزيرٌ) ، والباقون من غير تنوين . يراجع الإتحاف صـ٣٠٢ – ٣٠٣ .

١٥٩- الدر المصون ٤٥٨/٣ ، والتصريح ١٧٠/٢ .

١٦٠- من الطويل ، وهو للأحوص في ديوانه صـ١٨٩. والشاعر رجع إلى الأصل في (مطر) الأولى دون الثانية .

١٦١- من البسيط ، وهو لكثير عزة في ديوانه صـ٤٥٣ .

١٦٢- الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه صـ٣٤٣ .

١٦٣-الإنصاف ٣١١/٢ .

١٦٤- ضرائر الشعر صـ١٦ .

١٦٥- يقصد ضرائر الزيادة .

١٦٦- رصف المباني صـ٣٥٥ ، والجنى الداني صـ١٤٩ .

١٦٧- رصف المباني صـ١٧٧ ، ٣٥٧ .

١٦٨- الكتاب ٢٠٢/٢ – ٢٠٣ بتصرف .

١٦٩- أمالي الزجاجي صـ٨٣ .

١٧٠- أوضح المسالك ٢/٤ .

١٧١- شرح الأشموني ٢٨/٣ .

١٧٢- التصريح ١٧١/٢ .

١٧٣- الجمل المنسوب للخليل صـ٨٢ .

١٧٤- أوضح المسالك ٢٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢٨/٣ .

١٧٥- أمالي الزجاجي صـ٨٣ ، والهمع ٣٢/٢ .

١٧٦- التصريح ١٧٢/٢ ، والضرائر للألوسي صـ٢٠٤ .

١٧٧- المقتضب ٢١٤/٤ .

١٧٨- شرح الكافية الشافية ٩/٢ – ١٠ .

١٧٩- من الخفيف ، وهو للمهلهل بن ربيعة في ديوانه صـ٥٩ .

١٨٠- من الخفيف وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه صـ٢٩٨ .

١٨١- تراجع هذه الشروط في : الكتاب ١٢/٣ – ١٦ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٤ ، والهمع ٢٩٤/٢ – ٢٩٦ .

١٨٢- الارتشاف ٣٩٧/٢ .

١٨٣- شرح الأشموني ١٩٥/٣ .

١٨٤- الارتشاف ٣٩٧/٢ ، والهمع ١٩٥/٢ .

١٨٥- المقرب ٢٦٢/١ .

١٨٦- شرح الألفية لابن الناظم صـ٦٧١ ، وشرح الأشموني ١٩٧/٣ .

١٨٧- اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠/٤ .

١٨٨- رصف المباني صـ٦٤ .

١٨٩- شرح المفصل ١٦/٧ .

١٩٠- الكتاب ١٦/٣ .

١٩١- الهمع ٢٩٦/٢ .

١٩٢- شرح الكافية الشافية ١١٩/٢ .

١٩٣- شرح الجمل الكبير ١٧٢./٢

١٩٤- رصف المباني صـ٦٤

١٩٥- الارتشاف ٣٩٦/٢ ، والهمع ٢٩٦/٢ .

١٩٦- الهمع ٢٩٦/٢ – ٢٩٧ .

١٩٧- الخصائص ٧/٢ – ٨ بتصرف .

١٩٨- الجنى الداني صـ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٧/٢ .

١٩٩- البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه صـ٣٠٥ .

٢٠٠- قرأ الجمهور بإثبات النون في (يؤتون) و(يلبثون) ، وقرأ عبدالله بن مسعود وأبى وعبدالله بن عباس بحذفها . يراجع : معجم القراءات ٨٨/٢ ، ١٠٢/٤ .

٢٠١- سورة النساء من الآية : ٥٣ .

٢٠٢- سورة الإسراء من الآية : ٧٦ .

٢٠٣- الكتاب ١٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٨/٢ ، والجنى الداني صـ٣٦٢ ، والهمع ٢٩٦/٢ .

٢٠٤ الارتشاف ٣٩٦/٢ .

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تحقيق الدكتور مصطفي النماس – مكتبة الخانجي القاهرة – ط الأولى – ١٤٠٩-١٩٨٩م.
- أساس البلاغة للزمخشري – تحقيق/ عبد الرحمن محمود – دار المعرفة – بيروت - ١٩٨٢م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان – لاط -لات.

- الأغاني لأبى الفرج الأصفهاني – تحقيق وإشراف / لجنة من الأدباء – الدار التونسية للنشر ودار الثقافة – بيروت ط السادسة – ١٩٨٣م.
- أمالي الزجاجي – تحقيق وشرح / عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – ط الثانية – ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الأولى – لات.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا –بيروت –لبنان -ط الأولى ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك لبركات يوسف هبود – دار الفكر –بيروت – ط الأولى ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب – تحقيق الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الله – دار سعد الدين – ط الأولى ١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م.
- البيان والتبيين للجاحظ – تحقيق وشرح / عبد السلام هارون –دار الجيل بيروت – لاط – لات.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق وتعليق عباس مصطفي الصالحي – المكتبة العربية بيروت – ط الأولى ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة لأبى حيان – تحقيق عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة –بيروت – ط الأولى -١٩٨٦م.
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دار الفكر – لاط – لات.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي – تحقيق/ أحمد محمد عزوز – المكتبة العصرية –صيدا – بيروت – ط الأولى -١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – شرحها وعلق عليها/ تركى فرحات المصطفي – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان -ط الأولى – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – ومعه شرح الشواهد للعيني – دار الفكر – لاط -لات.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي – تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة - ط الثالثة – ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني – تحقيق/ عبدالحكيم محمد-المكتبة التوفيقية – لا ط – لا ت
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية للشنقيطي – تحقيق وشرح / عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية –الكويت – ط الأولى – ١٩٨١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى – تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان – ط الأولى – ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان أبي داود الإيادي – نشر/ جوستاف جرونيام – ضمن دراسات في الأدب العربي – ترجمة إحسان عباس – منشورات مكتبة الحياة – بيروت – ط الأولى -١٩٥٩م.
- ديوان الأحوص = شعر الأحوص.
- ديوان الأغلب العجلي ضمن شعراء أمويون – تحقيق/ نورى حمودي القيسي – عالم الكتب – بيروت – ط الأولى – ١٩٨٥م.
- ديوان الأقيشر الأسدي – جمعه وحققه وشرحه خليل الدويهي – دار الكتاب العربي – بيروت – ط الأولى ١٩٩١م.
- ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – مصر – ط الأولى – ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبى الصلت – جمعه / بشير يموت –بيروت – ط الأولى – ١٩٣٤م.

- ديوان تأبط شرا (ثابت بن جابر) جمع وتحقيق وشرح / على ذو الفقار شاكر – دار الغرب الإسلامي – ط الأولى – ١٩٨٤م.
- ديوان جرير بن عطية – تحقيق / نعمان أمين طه – دار المعارف – مصر – ط الثالثة – لات.
- ديوان الحطيئة – رواية وشرح ابن السكيت – تحقيق / نعمان طه – مكتبة الخانجي – القاهرة ط الأولى – ١٩٨٧م.
- ديوان رؤبة بن العجاج – تحقيق / وليم بن الورد- دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط الثانية – ١٩٨٠م.
- ديوان السموأل بن عادياء = مطبوع مع ديوان عروة بن الورد.
- ديوان عروة بن الورد – شرح ابن السكيت – تحقيق / عبدالمعين الملوحي- طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي – سوريا – ط الأولى – ١٩٦٦م.
- ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت- لاط – لات.
- ديوان كثير عزة – تحقيق/ إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت – ط الأولى – ١٩٧١م.
- ديوان المهلهل بن ربيعة – شرح وتحقيق/ أنطوان محسن القوال – دار الجيل –بيروت ط الأولى – ١٩٩٥م.
- ديوان النابغة الذبياني – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر – ١٢٩٧٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي – تحقيق/ أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ط الأولى – ١٩٧٥م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني – قدم له الدكتور / فتحي عبدالرحمن – حققه وعلق عليه الدكتور / أحمد فريد أحمد – المكتبة التوفيقية – ط الأولى.

- شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف السيرافي – تحقيق الدكتور - محمد الريَّح هاشم – دار الجيل – بيروت - ط الأولى – ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد – إشراف/ إميل بديع يعقوب – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – تحقيق الدكتور / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – دار الجيل – بيروت- ط الأولى – لات.
- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتور / عبدالرحمن السيد والدكتور/ بدوى المختون – دار هجر – ط الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح- بغداد – لاط – لات.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي – نشر/ أحمد أمين وعبدالسلام هارون – القاهرة ١٩٥١م – ١٩٥٣م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري – تحقيق / إحسان عباس – نشر وزارة الإعلام الكويت – ط الثانية – ١٩٨٤م.
- شرح شواهد المغنى للسيوطي – ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشنقيطي – منشورات دار مكتبة الحياة –بيروت – لبنان – لاط – لات.
- شرح ابن عقيل على الألفية ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل تأليف يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر –بيروت – ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق عادل عبدالرحمن الدوري– مطبعة العاني – بغداد – ط الأولى – ١٣٩٧- ١٩٧٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي – تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان ط الأولى – ١٤٢٠ – ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة – لات – لات.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب – لابن الحاجب – تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر – مكتبة مصطفي الباز – الرياض – ط الأولى – ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شعر الأحوص الأنصاري – جمع وتحقيق / عادل سليمان جمال – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٠م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – ط الثانية – ١٩٧٧م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور – وضع حواشيه خليل عمران – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية –بيروت – ط الأولى – ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي – شرحه / محمد بهجت الأثري البغدادي – دار الآفاق العربية – ط الأولى – ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الفوائد والقواعد للثمانيني – دراسة وتحقيق الدكتور/ عبدالوهاب محمود الكحلة – مؤسسة الرسالة – ط الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- كتاب الأزهية في علم الحروف للهروي – تحقيق عبدالمعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ط الأولى – ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- كتاب أسرار العربية لأبى البركات الأنباري – تحقيق الدكتور/ فخر صالح قدارة – دار الجيل بيروت – ط الأولى – ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة – ط الأولى – ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد – تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف – ط الثانية – دار المعارف ١٩٨٠م.

- كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون – دار الجيل –بيروت – ط الأولى – لات.
- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبى طالب – تحقيق الدكتور/ محي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق الدكتور – كاظم بحر المرجان – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد – ١٩٨٢م.
- كتاب المقتضب للمبرد – تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة – القاهرة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري – تحقيق غازي مختار طليمات – دار الفكر بيروت – لبنان ط الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور – دار صادر – بيروت - لاط – لات.
- اللمع في العربية لابن جني – تحقيق / حسين محمد محمد شرف – عالم الكتب القاهرة – ط الأولى – ١٩٧٩م.
- مجالس ثعلب – شرح وتحقيق/ عبدالسلام هارون – دار المعارض – مصر – ط الخامسة – ١٩٨٧م.
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الثانية – ١٩٨٧م.
- معانى القرآن للفراء – تحقيق / محمد على النجار وآخرين – دار السرور – لاط – لات.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء – إعداد الدكتور/ أحمد مختار عمر والدكتور/ عبدالعال سالم مكرم – عالم الكتب – ط الثالثة ١٩٩٧م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب قدم له ووضع حواشيه وفهارسه/ حسن حمد – أشرف عليه وراجعه الدكتور إميل بديع يعقوب – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان – ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي – تحقيق: عبدالمجيد قطامش والدكتور/ عياد الثبيتي وآخرين – جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث – ط الأولى – ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني – مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – لا ط – لات.

- المقرب لابن عصفور – تحقيق / أحمد عبدالستار الجواري وعبد الله الجبوري – ط الأولى – ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للمازني – تحقيق إبراهيم مصطفي وعبدالله أمين – شركة ومكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبى – وأولاده – مصر - ط الأولى – ١٩٥٤م.

- النجم الثاقب (شرح كافية ابن الحاجب) للإمام المهدى صلاح بن على أبي القاسم – تحقيق الدكتور/ محمد جمعه حسن – اليمن – صنعاء – ط الأولى ١٤٢٤هـ.

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري – أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ / على محمد الضباع – دار الفكر – لاط – لات.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.